



الإستراتيجية الإقليمية لحماية المرأة العربية من العنف:

استجابة واعية لمتطلبات الحدائثة

والمشاركة الفاعلة

وجسدت رئيسة المنظمة بذلك عمق الوعي بأن التقدم الحاصل في التشريعات العربية في هذا المجال وانحسار هذه الظاهرة بحكم التطور الاجتماعي وانتشار التعليم وتعدد الخطط والاستراتيجيات الوطنية، تبقى جميعها منقوصة ما لم تبذل جهود إضافية أكثر شمولية. وهو ما تسعى إلى تحقيقه هذه الاستراتيجية.

ومن منطلق الحرص على تعزيز العمل المشترك في ما يتعلق بالتعامل مع هذه الظاهرة، انعقدت بتونس يومي 8 و 9 مارس 2010 بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، ندوة عربية تحت شعار «مناهضة العنف ضد المرأة تكريس للقيم الإنسانية» افتتحت اشغالها حرم رئيس الجمهورية بكلمة بليغة تضمنت طرحا شجاعا ومقاربات ريادية في مجال وقاية المرأة من العنف ومن التمييز الممارسين ضدها.

وشهدت هذه الندوة وضع مسودة الاطار العام للاستراتيجية

الاقليمية لحماية المرأة العربية من العنف التي تمتد على مدى خمس سنوات وتتضمن ستة محاور تتعلق بالمشاركة والوقاية والحماية وتعزيز الوعي فضلا عن توفير البيانات والبحوث والمتابعة والتقييم

وعلى هذا الاساس فانه من المنتظر ان تمثل هذه الاستراتيجية خارطة طريق تستدل بها المرأة العربية في مسيرتها للتحرر من كل ما يكبلها من ممارسات سلبية، وتكون بها منظمة المرأة العربية ويدفع خاص من السيدات العربيات الأول، في مقدمة الساعين من هياكل حكومية ومكونات مجتمع مدني إلى التوقي والحماية والقضاء على ظاهرة لا تنال من مكانة المرأة ودورها في المجتمعات العربية وحسب، بل تشمل كل قدراتها على الاسهام في النهوض بمجتمعاتها وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة

وباقتراحها لهذه الاستراتيجية ورعايتها الشخصية لمختلف مراحل إعادتها تكون السيدة ليلى بن علي قد جسدت الإرادة القوية التي عبرت عنها منذ تسلمها رئاسة المنظمة بداية مارس 2009، لطرح مبادرات عملية واعتماد تصورات وبرامج وخطط وآليات جديدة تدخل بفضلها المنظمة طورا جديدا للنهوض بحقوق المرأة العربية، وتستفيد فيه من ثراء التجربة الوطنية في هذا المجال.

ولا شك في أن تونس لن تنخر جهدا في الاسهام بانجازاتها ومكاسبها في دعم الجهود لفائدة المرأة العربية خاصة في ما يتصل بمعالجة ظاهرة العنف التي تتنافى مع كل القيم والمبادئ الإنسانية، ويتأمين حق للمرأة العربية في حرية التنقل والملكية، وهي مجالات حازت فيها تونس وفق تقرير «ذي ايكونوميست» انتلجنس بوينت» على المرتبة الأولى عالميا بمجموع 100 نقطة متقدمة بذلك على دول تعد نموذجا في المجال على غرار السويد وبلجيكا والنرويج وفنلندا والمانيا.

تمثل الاستراتيجية الإقليمية لحماية المرأة العربية من العنف المزمع اطلاقها خلال المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية الذي ينعقد موفى الاسبوع الجاري بتونس برئاسة السيدة ليلى بن علي حرم رئيس الجمهورية رئيسة المنظمة لينة اضافية ومكسبا نوعيا يثري رصيد عمل المنظمة الرامي إلى مزيد الارتقاء بأوضاع النساء العربيات وصون كرامتهن.

وتستجيب هذه الاستراتيجية التي تتكامل في اهدافها مع جملة المبادرات والمقترحات التونسية الأخرى وما تتميز به من واقعية ونجاعة على غرار لجنة المرأة العربية للقانون الدولي الإنساني ومرصد التشريعات الاجتماعية والسياسية ذات الصلة بأوضاع المرأة، لتطلعات المرأة العربية إلى مزيد من الحدائثة والمشاركة في بناء مستقبل أفضل للمجتمعات العربية.

وتترجم هذه الآلية العملية التي يادرت بالدعوة الى وضعها حرم رئيس الدولة واعتمدها الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى للمنظمة المنعقد بتونس يومي 24 و 25 جوان 2009، العزم المشترك على تخليص النساء العربيات من كل ما من شأنه أن يعيق اسهامهن الفاعل في تحقيق تقدم مجتمعاتهن. وهو عزم أكدته سيدة تونس الأولى في كلمتها في افتتاح اشغال هذا الاجتماع، من خلال التعبير عن الحرص على صيانة كرامة المرأة وحمائتها من كل مظاهر التهميش والتمييز والعمل على النهوض بأوضاعها وتأهيلها وفق رؤية حضارية تكرس حقوقها وتدفع إلى تطوير العقليات والمواقف والسلوكيات تعزيزا لمنزلتها في الأسرة والمجتمع.

وفي هذا السياق شكل اصدار الكتاب المرجعي تحت عنوان «العنف ضد المرأة بين سطوة الواقع وتكريس القيم الإنسانية» خلال الطور الأول من الرئاسة التونسية لمنظمة المرأة العربية، خطوة عملية على درب الشروع في بلورة هذه الاستراتيجية وذلك من خلال كسره لحاجز الصمت إزاء كل اشكال العنف والتمييز الممارسين ضد المرأة.

وجاءت مقدمة هذا الكتاب مختزنة لرؤية السيدة ليلى بن علي المستهجنة والرافضة لظاهرة العنف التي تمس من كينونة المرأة وتحط من كرامتها ان ضمنيتها تأكيدا على «أن العنف الممارس ضد المرأة هو من بين الظواهر الأكثر إساءة لجوهر الإنسانية ولتجزها والاكثر دلالة على انه ما زال أمام البشرية طريق طويل عليها ان تقطعه من أجل ان تكتمل انسانية الانسان»

ويعتد رئيسة المنظمة هذه النظرة العميقة بقولها «إن القضاء على هذه الظاهرة لا يمثل تكريسا لحقوق الانسان وترسيخا لثقافتها بل أيضا، استئصالا لعامل من عوامل اعاقبة العملية التنموية المنشودة للبلدان العربية الذي يشل نصف المجتمع على اداء دوره كاملا، وان مكافحتها تعد مواجهة ثقافية وتربوية واعلامية اساسا قبل ان تكون قانونية أو زجرية»